حيرة الترك بين الشرق والغرب

خطب مستر ترومان رئيس الولايات المتحدة فى ١٢ مارس الماضى أمام الكونجرس أو المؤتمر الأمريكى الذى يجمع بين شيوخ الدولة ونوابها ، وطلب إليه الموافقة على عقد قرض بمبلغ أربعمائة مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا . وقد قال فى عرض خطابه : « إنه فى سبيل تقدم الشعوب فى ظلال السلم وإبعاد أسباب القهر والاستبداد ، نهضت الولايات المتحدة بدور رئيسى فى تكوين هيئة الأمم المتحدة . . . ولا يمكن أن نحقق أغراضنا إلا إذا عقدنا النية على مساعدة الشعوب الحرة فى المحافظة على نظمها الحرة وسلامة وطنها ضد الحركات العدوانية التى تحاول فرض نظمها الدكتاتورية عليها . . . فاذا أمسكنا عن مساعدة اليونان وتركيا فى هذا الوقت العصيب فسيكون لإمساكنا هذا آثار بعيدة المدى تصيب الغرب والشرق جميعاً . . . » وقبل ذلك بأسابيع قليلة تكلم مستر جيمس بيرنز الوزير الأمريكى السابق أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى فقال : « إن ما قد تعانيه أوربا فى المستقبل من قلق واضطراب سيكون مصدره على الأرجح بلاد البلقان » . والخطابان يعيدان إلى الذهن القول الذى اشتهر فى الربع الأول من هذا القرن بأن بلاد البلقان إنما هى مستودع البارود الذى قد ينفجر فى أى وقت فتندلع نيران الحرب .

وقد اندلعت شرارة الحرب العالمية الأولى فعلا من البلقان عندما اغتال طالب صربى فى يونية سنة ١٩١٤ الأرشيدوق فرانس فرديننند ولى عهد النمسا وزوجته فى أثناء زيارة رسمية لمدينة سراجيفو عاصمة البوسنة . واقتربت ساعة نشوب الحرب العالمية الثانية من غير شك حين اعتدت إيطاليا على ألبانيا فى أبريل سنة ١٩٣٩ قبل الحرب بين ألمانيا والحلفاء بأقل من خمسة أشهر . وها هو ذا الرئيس الأمريكى ومعه وزيره السابق ينذران بأن البلقان سيكون

من جديد موطن الداء ومصدر الشرر إذا ماتلبدت الغيوم فى جو أوربا السياسى وآذنت باقتراب عاصفة الحرب الهوجاء .

ولم يعمد الرئيس الأمريكى فى خطابه إلى الأسلوب الدبلوماسى المرن ولكنه جهر فى صراحة بأن المساعدة التى ستقدمها أمريكا لتركيا واليونان إنما يراد بها علاج مسألتين : الأولى فى اليونان وهى وضع حد لأعمال الإرهاب التى تقوم بها فئات مسلحة يقودهم الشيوعيون متحدّين فى ذلك سلطة الحكومة ومهددين حياة الدولة ذاتها . والثانية فى تركيا وهى مساعدة تركيا على الوفاء بمطالبها العصرية التى لا غنى عنها للاحتفاظ بسلامة أراضيها ، تلك السلامة التى يتوقف عليها السلام العام فى الشرق الأوسط .

والمسألتان فى حقيقة الأمر متصلتان ويكمل بعضهما بعضاً . فالضغط على اليونان من ناحية الشيوعيين سيؤدى بطبيعة الحال إلى إحراج مركز تركيا وإحاطتها من معظم جهاتها بسور شيوعى حديدى قد لا تقوى على دفعه . والضغط على تركيا من ناحية المضايق ومطالب روسيا بشأنها إنما يراد به الوصول إلى اليونان وبحر إيجه ثم البحر المتوسط . وتركيا واليونان بحكم موضعهما الجغرافى تقفان حارستين فى مفترق الطرق بين الشرق والغرب ، وكلتاهما تحتل منطقة على جانب عظيم من الخطورة الاستراتيجية فى البحر المتوسط والشرقين الأدنى والأوسط والاثنتان قد اتجهتا فى سياستهما وجهة غربية ديمقراطية بعض الاتجاه جعلتهما غريبتين عن سائر بلاد البلقان التى اصطبغت جميعها باللون الشيوعى بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت موالية لحكومة الاتحاد السوفيتى التى تريد أن تأخذ طريقها ذلولا إلى البحر المتوسط ، فلا تقف تركيا أو اليونان حائلا بينها وبين ذلك البحر .

والحقيقة أنه لا يعترض طريق روسيا إلى البحر المتوسط فى زمن السلم أى حائل فى تركيا أو فى اليونان لا من حيث الملاحة التجارية ولا من حيث الملاحة الحربية . ولكن الدول حتى بعد إقرار السلم وميثاق هيئة الأمم المتحدة لم تفتأ تفكر وتدبر خططها وسياستها بعقلية الحرب . فاذا نشبت حرب أخرى واشتبكت فيها روسيا فان تركيا إن لم تكن متحالفة معها ستسيطر حتما على المضايق وتغلق فى وجهها بوابتى البسفور والدردنيل المؤديتين إلى البحر المتوسط . وقد تكون تركيا متحالفة مع الجانب المعادى لروسيا فتفتح البوابتين لأعدائها كما فتحتهما

فى أثناء حرب القرم ، وتتعرض بذلك أساطيلها وقواعدها فى البحر الأسود وقواتها فى جنوبى روسيا وغربى آسيا لأعظم الأخطار . وليس فى وقوف تركيا موقف الحيدة فى زمن الحرب ما يجنب روسيا موارد التلف والخسران التى تتوقاها ؛ فقد كانت تركيا محايدة فى الحرب العالمية الثانية ، ونال روسيا بسبب ذلك الحياد من الضر والعنت ماجعلها تنقم على تركيا وتسىء إليها حتى الآن ؛ فقد سدت تركيا المضايق حقا فى وجوه المتحاربين ، ولكن ألمانيا لم تلجأ فى حربها مع روسيا إلى القوة البحرية بل كان جل اعتمادها فى مواصلاتها على الطرق البرية والجوية ، على حين كانت روسيا فى حاجة ملحة إلى فتح المضايق حتى تستطيع أن تتصل بحلفائها لإسعافها بالأسلحة المختلفة والمؤن والذخيرة فى أيام محنتها عن طريق البحر المتوسط بدلا من استخدام طريقى البحر الشمالى وخليج فارس وكلاهما طويل موحش محفوف بالأخطار الحربية والطبيعية .

لذلك كان تشدد روسيا الآن وعدم سماحها لتركيا بأن تستأثر بمفتاح البوابتين المؤديتين إلى البحر المتوسط . ولذلك أيضاً كان تمسك تركيا بحقها الطبيعى تسندها بريطانيا والولايات المتحدة ، وكلتاهما تأبيان على روسيا أن تصبح لها قواعد فى البحر المتوسط توطد فيها نفوذها وتستطيع منها وقت الحرب أن تثب بسهولة إلى المواضع الاستراتيجية الحيوية فى منطقتى القناة والشرق الأوسط . ومن هذا يتضح أن المحنة الحالية التى توشك أن تتردى فيها كل من تركيا واليونان إنما سببها وقوفهما فى طريق عملاقين عظيمين يريدان أن يتسليا بلعبة سياسة القوة فى العالم . وإذن فويل للدول الصغيرة التى تعترض طريقهما وتحاول أن تحول دون أن يأخذ بعضهما برقاب بعض . فهذه الدول إذا انحازت إلى أحد الجانبين تعرضت لسخط الجانب الآخر ونقمته ، وإن هى هادنت أو حايدت الفريقين باءت بغضب الاثنين ، فهى فى الحالين الضحية وكبش الفداء !

ولقد كانت ظروف الحرب العالمية الأولى مؤذنة بقرب تحقيق أحلام روسيا والخلاص من عقدة المسألة الشرقية ، بالموافقة على إقامة قيصر روسيا بعد انتهاء الحرب على عرش الخلافة العثمانية فى مدينة قسطنطين ووضع المضايق فى يدها ؛ فقد ارتضى الحلفاء الثلاثة بريطانيا وفرنسا وروسيا ذلك الوضع لروسيا بعد الحرب ، وأكدوا ذلك بمعاهدة سرية بينهم عقدت فى لندن فى سنة ١٩١٥ . ولكن لم تكد تمضى سنة واحدة على هذا الاتفاق حتى قامت الثورة الكبرى فى

روسيا فأودت بكل ماخلفته حكومة القيصر من خطط ومواثيق ومعاهدات سرية كانت أو جهرية ، وأعلن الثوار على الملأ أنهم يؤمنون بالمساواة بين الشعوب ، ويستنكرون اغتصاب الأقاليم التى ليست لهم ، وأنهم لا يقرون المعاهدات السرية ويبرءون منها ومن شروطها . ومالبثوا أن شفعوا القول بالفعل ، فأعلنوا نزولهم عما وعدت به روسيا فى معاهدة لندن وفضحوا سرية المعاهدة فأعلنوا نصوصها، وبذلك قضوا بأيديهم على الآمال التى كادوا يحققونها بعد كفاح دام قرابة ثلاثة قرون . ألم تكن القسطنطينية والسيطرة على المضايق هى أول أهداف السياسة الروسية منذ اعتلى بطرس الأكبر عرش روسيا ؟ وهل كانت بيزنطة أو القسطنطينية التى وعد بها الروس إلا أرض المعاد ، التى سيورثها الله للأرثوذكس ولو بعد حين ؟

لقد أنكر الثوار الروس فى سنة ١٩١٧ ذواتهم ومصالحهم ، وسيطرت النظريات والمبادئ على تفكيرهم وعقولهم ، فأضاعوا الفرصة التى ظل الروس يترقبونها قروناً طويلة . وكانت ثمرة الاخلاص وإنكار الذات أن توثقت العلاقات بين تركيا وعدوتها التقليدية ، وارتبطتا بمعاهدة سنة ١٩٢١ وائتلفت سياستهما الخارجية ، وجعلت تركيا منذ ذلك الوقت توجس خيفة من دول الغرب وتظن بها الظنون ثم تولى منها فراراً .

وكانت الثورة الكمالية قد قامت فى يوم من صيف سنة ١٩١٩ ودوّت من هضاب الأناضول صرخة الأموات الذين بعثهم مصطفى كمال من قبورهم ، فكأنما نفخ فى الصور ، وكأنه يوم النشور ، فاذا الحياة تدب فى أجسام الموتى ، وإذا الهزيمة والجوع والضعف تتلاشى أشباحها أمام إرادة أمة قد صممت أن تحيا مستقلة عزيزة الجانب لا سلطان لأجنبى فوق أرضها وإن تألبت عليها جميع القوى الغاشمة .

وكانت الدول الغربية هى مبعث تلك القوى الغاشمة التى تآمرت فى سيفر سنة ١٩٢٠ على تمزيق أوصال تلك الدولة ، فأخذت اليونان تراقيا وجزر بحر إيجه ، وتسابقت إيطاليا واليونان إلى أزمير وغربى الأناضول ، وأعلن استقلال الحجاز وأرمينية وكردستان وانفصال الولايات العربية ، وتألفت لجنة دولية تشرف على القسطنطينية والمضايق ، وأخرى تشرف على الشؤون المالية . وبذلك استحالت تلك الدولة التى كانت ملء الأسماع والأبصار قبل مضى سنة

واحدة من إعلان الهدنة سلطنة حقيرة متخاذلة تحت حماية الدول ورحمتها .

فهل كان غريباً بعد ذلك أن تنأى تركيا بقضها وقضيضها عن دول أوربا الغربية ، وأن تجعل بينها وبينهم سدًّا منيعاً حتى لا تلدغ من جحرهم مرتين ؟ ولكن إذا كان الكماليون قد أشاحوا بوجوههم عن أوربا واستدبروا الغرب ، فانهم كذلك لم يأنسوا إلى الشرق ولم يأبهوا بمصاير العرب والإسلام . وقد كان فى مقدمة ميثاقهم الوطنى أن ينزلوا نهائيا عن الأقاليم التى تتكلم كثرتها اللغة العربية . وكان الأتراك فى قرارهم هذا معذورين ؛ فقد ضاقوا ذرعاً بمشاكل العرب وثوراتهم وناءوا تحت عبء الخلافة الإسلامية بأثقال شتت جهودهم واستنفدت أموالهم وعرضت مصالحهم الوطنية الخاصة للتلف والبوار . ولذلك نراهم أسقطوا من حسابهم بعد الانتصار سياسة الجامعة العربية أو الإسلامية التى استند إليها سلاطين آل عثمان فى كفاحهم ضد أوربا ، وخاصة فى عهد عبد الحميد الثانى . فكانت أماناً لهم من تألب دول أوربا عليهم عدة سنوات .

وبينا كان الكماليون يأتمرون بالخلافة ويتربصون بها الدوائر كان المسلمون فى أنحاء العالم الاسلامى يظهرون سخطاً شديداً وقلقاً مستمراً خوفاً على مصير تركيا والخلافة بعد الحرب . فكان موقف المسلمين إذ ذاك شبيهاً بموقف المواطنين الرومان المنتشرين فى معظم أنحاء العالم عقب غارات المتبربرين وسقوط روما فى القرن الخامس الميلادى ؛ فقد كانت الحياة من غير روما وحكمها أمراً لم تتحمله نصوص القانون الرومانى ولم تتصوره عقول الناس حينذاك . وكذلك ظن المسلمون بعد الحرب العالمية الأولى أن كيانهم الدينى يوشك أن ينهار إذا ضاع استقلال تركيا أو ذهبت منها الخلافة . حقا لقد سكت المسلمون حين قامت حركة الثورة أو النهضة العربية فى أثناء الحرب بزعامة الشريف حسين أمير مكة ضد الخلافة العثمانية ، ولكن ما كادت الحرب تضع أوزارها حتى علا الضجيج وارتفع صوت الاحتجاج عالياً من بين صفوف المسلمين ، وخاصة من الهند ، ضد ما كان قد بيته الحلفاء لتركيا غير مقدرين أن مصاب السلطنة والخلافة فى النهاية لن يكون عن طريق الحلفاء بل عن طريق الكماليين أنفسهم .

وكانت مفاجأة أليمة للعالم الاسلامى أن تصل أنباء إلغاء السلطنة العثمانية وإقالة السلطان محمد السادس فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ ثم فراره

قبيل اجتماع الدول فى لوزان سنة ١٩٢٣ لإقرار الصلح بين تركيا والحلفاء . وفى هذا الصلح نزل الأتراك من تلقاء أنفسهم عن الولايات العربية ، وقد كانوا مستطيعين لو أرادوا بعد انتصارهم على الإغريق وإحباط مساعى الحلفاء ضدهم أن يحتفظوا ولو بالسيادة الروحية على ولاياتهم السابقة . ولكنهم آثروا أن يقطعوا مرة واحدة كل ما كان بينهم وبين العرب والمسلمين من أسباب .

وقد وجدت تركيا من روسيا — وهى تناضل أكبر سياسى الغرب فى المؤتمر — أكبر نصير وأفصح لسان يترجم للمؤتمرين عن أصدق أمانى تركيا بالاتفاق مع روسيا . وكانت نقطة الخلاف التى تهم روسيا والدول بطبيعة الحال هى مسألة المضايق . فقد أصرت بريطانيا وحلفاؤها على إعلان حرية المضايق فى السلم والحرب ، حتى تستطيع عند الحاجة أن تخترق أساطيلها المضايق وتهدد روسيا . وبعد جلاد وجدال ودفاع مجيد قامت به روسيا لتأييد حق تركيا القديم فى السيطرة على المضايق رئى أن تتحرر المضايق فى معظم أجزائها وأن يترك لتركيا حق مرور قواتها داخل المضايق وحق تحصين القسطنطينية وإبقاء حامية بها تتألف من ١٢٠٠٠ جندى ، وحظروا مرور السفن الحربية إذا كانت مجموع حمولتها تفوق حمولة السفن التابعة لأقوى دولة على البحر الأسود . فاعترض المندوب الروسى وقال إن هذا لن يمنع تجمع أساطيل أكثر من دولة واحدة تريد أن تخترق المضايق ، فأبت الدول تعديل الشرط . ورأى المندوب التركى عصمت إينونو الرئيس التركى الحالى أن يساير الدول الغربية ويمالئها بعد أن أجابت تركيا إلى معظم طلباتها فى أدرنة وتراقيا ومنطقة المضايق . وخرجت روسيا من المؤتمر غضبى من تركيا التى تخلت عنها فى أحرج ساعات المؤتمر ، فأصرتها فى نفسها ولم تنسها ، ولكن تركيا لم تبال وخرجت من المؤتمر موفورة القوة عزيزة الجانب مزهوة بانتصارها وبتودد الدول الغربية إليها . وما كادت تنتهى جلسات مؤتمر لوزان حتى جد الكماليون فى انقلابهم مولين وجوههم دائماً نحو الغرب ، فشفعوا إلغاء السلطنة بإلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية التركية ، وساروا فى طريقهم جميعاً تسربلهم البذلات الأوربية خالعين طرابيشهم مزينين رءوسهم بالقبعات الافرنجية من كل رسم وصنف وعلى كل لون . وقد حرروا نساءهم وأنزلوهن حلقات الرقص ، واستصحبوهن إلى المقاهى والأسواق . ثم مالبثوا أن ألغوا الطرق الصوفية والتكايا ، وحرموا دراسة الدين . وبعد أن

كان دين الدولة الإسلام أصدروا فى سنة ١٩٢٨ قراراً بجعل الدولة مدنية علمانية، وأبدلوا بالحروف العربية الحروف اللاتينية، وسار كمال أتاتورك على رأس وزرائه وكبار موظفيه ومعه السبورة والطباشير ليعلموا الناس على اختلاف طبقاتهم وأعمارهم الكتابة بالحروف اللاتينية الغربية، التى اعتبرها الجميع كأنها السحر الذى سيحل لهم طلاسم النهضة ويفتح لهم أبواب الثقافة الغربية على مصاريعها. ولم يتجه الكماليون فى وثبتهم هذه إلا مرة واحدة ناحية الشرق، وذلك حين نقلوا عاصمتهم من القسطنطينية التى صارت إسطمبول إلى أنقرة فى قلب الأناضول إمعاناً فى التبرؤ من آثار السياسة الرجعية القديمة.

ولم يطل التجافى بين تركيا وروسيا، فقد قام خصام عنيف بين تركيا و بريطانيا بشأن الموصل، وكانت تركيا فى مؤتمر لوزان قد اشترطت فى مقابل النزول عن الولايات العربية التى كانت تابعة لها أن تحتفظ بالعناصر المسلمة غير العربية، وكان الأكراد الذين يسكنون حول الموصل من أقوى هذه العناصر. وكانت معاهدة سيڤر التى لم يقدر لها التصديق والنفاذ قد منحت الأكراد استقلالهم؛ فبات الأكراد يتربصون بالكماليين الدوائر؛ فما إن أصدروا قرارهم بإلغاء الخلافة حتى قامت بينهم فى سنة ١٩٢٥ ثورة دينية جامحة لم يستطع الأتراك قمعها إلا بمشقة بعد ثلاثة أشهر. وأرادوا أن يأمنوا جانب الأكراد فى المستقبل فطالبوا بريطانيا بترك الموصل الذى كانت قد احتلته منذ ١٩١٨ وأدخلته فى حدود دولة العراق الجديدة. ولما استعصى حل الخلاف أحيلت المسألة إلى مجلس عصبة الأمم، وقد تكونت لجنة دولية وقررت فى النهاية ضم الموصل إلى العراق ما دام الانتداب البريطانى باقياً. وقد وقع هذا القرار على تركيا وقعاً أليماً، وأيقنت أن الدول الغربية تعتبرها كروسيا دولة ثائرة خارجة عن نطاق الغرب.

وكان ارتياح روسيا لخسارة تركيا فى نزاعها مع دول الغرب عظيماً؛ فما كادت الأنباء تترامى به حتى أرسلت رسلها لعقد محالفة جديدة بينها وبين تركيا فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ و بمقتضى هذه المعاهدة ضمن الفريقان بعضهما لبعض أن يلتزما الحياد الودى إذا هاجم أحدهما فريق ثالث وأن يلجآ إلى المفاوضة بطريق ما لحل مشكلاتهما التى يتعذر تسويتها بالطرق الدبلوماسية. ومنذ ذلك الوقت استقرت الحال فى تركيا، وقنعت بمعاهدتها مع روسيا غير ناظرة

إلا إلى مستقبلها لا بالغرب تحتمى ولا إلى الشرق تنتمى . وبذلك استطاعت تركيا الجديدة فى مدى اثنى عشر عاماً أن تفرغ لتنفيذ برنامج الإصلاح الكمالى الذى خلق من تركيا دولة فتية موطدة الأركان مرهوبة الجانب ، ومن الأتراك شعباً جديداً ناهضاً سرعان ما استرعى العالم بنهضته وحيويته .

وحين فرغت تركيا من تثبيت قواعد نهضتها الانقلابية فى بلادها وبدأت ثمار الاصلاح تنضج وتؤتى أكلها ، كانت آثار النظم الفاشية والنازية قد سادت أوربا وآسيا ، وأصبحت آثارها ماثلة أمام أنظار الساسة فى كل مكان ؛ فقد تنمرت اليابان على الصين واغتصبت منها منشوريا فى ١٩٣١ متحدية فى ذلك عصبة الأمم . وبدأت إيطاليا تتحرش بأثيوبيا غير عابئة بمعارضة إنجلترا ومعها عصبة الأمم . وخرجت ألمانيا من عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٣ ثم خرقت نصوص معاهدتى لوكارنو وفرسايل . عند ذلك بدا للشعوب جليا أن المواثيق والمبادئ التى أعلنتها عصبة الأمم لن تغنى فتيلا عن الحرب ، وأيقن كمال أتاتورك أن بلاده وشبه جزيرة البلقان كلها قد أصبحت مستهدفة لعدوان إيطاليا عاجلا أو آجلا ، وأن مصلحة البلاد العليا تناديه بأن ينبذ سياسة الانطواء والعزلة التى سارت عليها تركيا فى الماضى . وكانت بريطانيا تمهد الطريق بين دول البحر المتوسط لمقاومة العدوان الفاشى إذا أعلنت إيطاليا خروجها على سياسة التأمين الجمعى التى يقوم عليها ميثاق عصبة الأمم ، فتوثقت العلاقات بين تركيا و بريطانيا . ودخلت تركيا العصبة ووقفت وقفتها المشرفة الشهيرة فى دفاعها عن السلم فى السنوات القليلة التى سبقت الحرب العالمية الثانية . وكأنما أرادت أن تستغفر لخطاياها القديمة ، فقررت أن تحدث حدثاً سياسيا يؤمن قضية السلام العام من جهة ، ويصون مصالح تركيا والشعوب الصغيرة التى تكتنفها شرقاً وغرباً من جهة أخرى . وإنه لمن معجزات الزمن أن تقوم تركيا فى شبه جزيرة البلقان ، التى طالما سالت فى أوديتها الدماء أنهاراً من جراء الحروب والثورات التى اشتبكت فيها سلباً و إيجاباً ، بدور المصلح المخلص الداعى إلى الأمن والسلام بين هذه الشعوب التعسة . فبدأت تركيا بعقد معاهدة الصداقة مع الإغريق ، ثم أقنعت سائر دول البلقان بأن خلاصهم متوقف على اتحادهم واعتمادهم على أنفسهم ، وأنه لا فائدة ترجى لهم من الاستناد إلى واحدة من الدول الكبرى ، وأن مصلحتهم العظمى تقضى عليهم بألا ينساقوا أو ينزلقوا إلى منحدر المنافسات الدولية القائمة فى أوربا

الغربية إذ ذاك . وعلى ذلك تم الاتفاق على ميثاق البلقان سنة ١٩٣٤ بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا ، ولم يشذ عن الاتفاق سوى ألبانيا وكانت فى سياستها تابعة لإيطاليا ، وبلغاريا وكانت لها مطامع لايتيسر تحقيقها إذا حافظت الدول على الحالة القائمة .

ثم التفتت تركيا إلى الشرق وكانت علاقاتها مرضية بالدول التى استقلت كبلاد العرب والعراق ومصر و إيران والأفغان ، ولم يسؤها أن ينفصل عنها الشام ولبنان وفلسطين وشرق الأردن تحت انتداب إنجلترا وفرنسا ؛ فقد جاهدوا جميعاً وكافحوا كما جاهد الكماليون وكافحوا لأجل استقلال بلادهم والتخلص من ربقة الحكم الأجنبى . وبعد أن كانت هذه الدول مجرد ولايات أو إمارات أوممالك فقيرة متخاذلة متأخرة لا يؤبه لها كثيراً ، أصبحت هى كذلك فى مدى خمسة عشر عاماً بفضل نهضاتها الثقافية الاقتصادية دولا فتية محترمة مرموقة الجانب تؤمن بمستقبلها السياسى والاقتصادى ، وتحسب الدول الكبرى حسابها .

وعند ذلك ألمّ الحنين بتركيا إلى الشرق ، وعادت بها الذاكرة إلى سابق مكانتها فى قلوب المسلمين ، وأحست فى قرارة نفسها بأن الشرق هو صخرة الأمان التى يجب أن تلوذ بها تركيا إذا اكفهر الجو فى الغرب ولمعت بوارق الحرب حول المنطقة الخطيرة فى المضايق التى تسيطر عليها . ولكن كبرياء الترك وكرامتهم أبتا عليهم أن يعترفوا بالحقيقة كلها ، فقرروا أن يكون اتجاههم شرقياً صرفاً لا إسلاميا ولا عربيا فوثقت علاقاتها مع إيران الجديدة ، وجعلت تسعى بالصلح بين إيران والعراق وأفغانستان . وأخيراً تم تأليف ميثاق سعد أباد قرب طهران فى سنة ١٩٣٧ بين تركيا والعراق و إيران والأفغان على الأسس نفسها التى قام عليها ميثاق البلقان . وكان الأمل معقوداً باشتراك مصر والعربية السعودية فى الميثاق . ولو فعلتها مصر لكان مركزها ثانويا فى الاتحاد ولقضى على فكرة الجامعة العربية وهى فى المهد . وانتهزت تركيا فرصة الاضطراب الدولى فى الأيام التى سبقت الحرب العالمية الثانية فدعت الدول لتعديل معاهدة لوزان فيما يخص المضايق ، لتسترد كامل حقها فى تحصينها وتسليحها ، حتى لايتعرض أمنها لعنت إحدى الدول المهاجمة كايطاليا . وقد أقرت الدول ذلك فى مؤتمر منترو سنة ١٩٣٦ وكان من صالح روسيا آنئذ أن تحول تركيا

دون تسرب أساطيل الأعداء إليها ، كما رأت إنجلترا أن يكون أصدقاؤها فى البحر المتوسط مسلحين وعلى أهبة الاستعداد لرد هجمات العدو المشترك . وقد نص فى المعاهدة ، استمالة لروسيا ، على أن لدول البحر الأسود حق مرور أساطيلها فى المضايق إذا اشتبكت فى حرب . ولكن المعاهدة أبقت حق التصريح والمنع بيد تركيا نهائيا تستعمله كما تشاء فى السلم أو فى الحرب ، وهو ما تعمل روسيا الآن لنقضه لجعل مهمة الدفاع عن المضايق محصورة فى أيدى دول البحر الأسود فحسب وفى مقدمتها طبعاً روسيا وتركيا ؛ إذ أن الدول الأخرى تابعة لروسيا فى سياستها .

ولما نشبت الحرب الأخيرة عانت تركيا منتهى العنت والشدة فى المحافظة على حيدتها ، ولكنها باءت من الحيدة بغضب روسيا وسخطها الشديد ، فقد نقمت عليها موقفها العدائى الجاحد فى إبان محنتها الكبرى ، فانقلبت الصداقة القديمة بينهما إلى عداوة أعادت إلى الذاكرة ما كان بين الدولتين قديماً من جفاء ومرارة وعداء مستحكم . وقد ظهرت آثار ذلك جلية فى إنذارها لتركيا بعدم تجديد معاهدة سنة ١٩٢٥ ثم برغبتها فى تعديل معاهدة منترو لا على أساسها الدولى الأول بل وفق مصالح روسيا وفى نطاق دول البحر الأسود فحسب .

ولما هاجمت إيطاليا وألمانيا شبه جزيرة البلقان فى صيف سنة ١٩٤١ وأخذت دولها تتساقط واحدة تلو أخرى فى أيدى المحور ، تلفت العالم ليرى أثر ميثاق البلقان بدخول تركيا الحرب إلى جانب الحلفاء ، ولكن سياسة الرئيس إينونو الرصينة الحصيفة أملت على تركيا سياسة الحذر والترقب . وحسنا فعلت تركيا ؛ فلو أنها دخلت الحرب وقوات المحور فى دفعتها الأولى لاستطاع الألمان بسهولة أن يخضعوها ويتخذوا منها معبراً إلى منطقة الشرق الأوسط ، ثم إلى قناة السويس وخليج العجم .

وكذلك افتقد الناس ميثاق سعد أباد ونقبوا عن آثاره حين أغار الحلفاء على إيران وعزلوا الشاه رضا بهلوى ليتخذوا من إيران طريقاً إلى القوقاز فروسيا بدلا من طريق المضايق التى سدتها تركيا بحيدتها ، أو بالحرى التى لم يستطع الحلفاء اختراقها لمناعة مركز الألمان فيها بعد إخضاعها اليونان وجزر بحر إيجه . وبحث الناس أيضاً عن بقايا الميثاق حين قام رشيد الكيلانى

بثورته الحربية فى بغداد واضطر الملك والوصى على عرش العراق إلى الفرار . وعبثا حاول المنقبون أن يجدوا أثراً للمواثيق التى جاهدت تركيا فى إبرامها ؛ فقد أكلتها نيران الحرب المخربة ومزقتها سياسة الحرب فيما مزقت شذر مذر .

وكانت تركيا كلما دنت ساعة الحرب زاد اتصالها بدول الغرب ، فعقدت مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٨ قرضاً ماليا كبيراً أعقبه بعد شهور قليلة قرض آخر من الولايات المتحدة . وفى سنة ١٩٣٩ عقدت تركيا محالفتها مع بريطانيا لمدة خمسة عشر عاماً ، و بمقتضاها تعهدت بريطانيا بمساعده تركيا إذا هاجمتها دولة أخرى ، على أن تقدم تركيا المساعدة لبريطانيا إذا هوجمت فى منطقة البحر المتوسط ومست فيها مصالح تركيا . وفى تلك السنة أيضاً تعاهدت تركيا وفرنسا ، وقد نزلت لها الأخيرة عن سنجق الاسكندرونة التابع أصلا لسوريا ، وذلك بعد نزاع دام بضع سنوات .

ولكن ما كادت تنتهى الحرب العالمية الثانية وتظهر بوادر النزاع بين تركيا وروسيا حتى عاد حنين تركيا إلى الجامعة الاسلامية أو الشرقية ، وبدأت تتحسر على الجاه والنفوذ الدينى الذى كان لها فى الماضى وبفضله استطاعت وهى حينذاك الدولة الضعيفة المتخاذلة أن تزعج روسيا وسائر الدول الأوربية المسيحية . فكم كان يكون جاهها وتأثيرها اليوم وقد تجددت قواها لو أن معها أصوات مئات الملايين من المسلمين الناهضين فى كل مكان والذين كانوا يدينون لتركيا بالخلافة !

ويبدو أن دول الغرب نفسها ، قد اقتنعت أخيراً بأن تركيا يجب أن تظل دائماً على الشرق ، وأن تعود كإحدى الدول العظمى حتى تقوى على مواجهة الضغط السوفيتى ، فى تلك المنطقة العظيمة الخطر بين الشرق والغرب . وهم يرون أن أى نظام دفاعى فى منطقتى الشرق الأدنى والأوسط لا ترتكز دعائمه على عزمات الجندى التركى المشهور سيكون حتما نظاماً هزيلا مصيره إلى الفشل لا محالة . لذلك نسمع الآن تصريحات من الرئيس إينونو ومن وزرائه يرددون فيها رغبة تركيا المخلصة فى عقد معاهدات صداقة مع دول الجامعة العربية وسائر الدول الشرقية ، وأنهم فى سبيل هذه الصداقة مستعدون أن يمنحوا السوريين التسهيلات الاقتصادية المطلوبة فى سنجق الاسكندرونة . وقد بدءوا فعلا فى هذا العام بعقد معاهدات مع العراق وشرق الأردن . وقد يكون

مشروع سوريا الكبرى — إذ صح — أحد أركان هذه السياسة العليا التى تحتضنها بريطانيا وتشجعها أمريكا مالياً وسياسيا .

ولكن الدول العربية الحديثة العهد باستقلالها هى لهذا السبب شديدة الحرص على تنمية قوميتها واستقلالها ، وهى تخشى إذا قويت تركيا أن تعود إليها النزعة السلطانية ثانية ولاتلبث أن تزحف إلى الجنوب . وقد أصبح العرب الآن من الكفاية والنضج السياسى بحيث لا يجوز عليهم أساليب الخداع والسياسة القديمة التى تنتهجها الدول الغربية لخدمة مآربها الخاصة . وخير لتركيا ولسائر الدول المتوسطة والصغرى أن تنبذ سياسة التكتل والمحالفات ، وأن تحتذى حذو الممالك الاسكندناوية فى حيدتها وتماسكها وتمسكها بمصالحها بين الفريقين المتنافسين . ولم يخدم تركيا الحديثة خير من سياسة كمال -أتاتورك الذى فك وثاق تركيا من الغرب والشرق جميعاً وولاها الوجهة التركية الخالصة التى ترضاها فى ظل السلام العام .

محمد رفعت